

الفصل الثالث

تطور الدين العام في مصر وأثره على الاستقرار المالي

تمهيد:

يُمثل الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي قضية هامة للكثير من الدول التي تُعاني من تزايد حجمه وخاصة إذا كان خارج الحدود الآمنة المتعارف عليها دولياً، وكذلك حينما تكون نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٦٠% وهذا ما أقرته معاهدة "ماستريخت" لرؤساء الاتحاد الأوربي التي وضعت شروطاً للانضمام للاتحاد الأوربي وهذا ما وضعه صندوق النقد الدولي^١، مع العلم بأن حجم الدين العام والحدود المفروضة عليه لا يتوقف على الرقم المطلق للدين العام ولا على نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يتوقف على تطور نسبة الدين للناتج المحلي أي على العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو هذا الدين فما دام معدل نمو الناتج المحلي يفوق معدل نمو الدين فإن أعباء الدين لا تشكل خطورة تذكر^٢، وعليه فإن تحقيق الاستقرار المالي من عدمه من أهم الآثار المترتبة على إدارة الدين العام، حيث إن هذه الإدارة هي المسؤولة عن اتخاذ جميع التدابير والقرارات التي تؤثر في حجم وتوزيع الدين العام وكذلك فهي المسؤولة عن تدبير الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وبناء عليه فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول تطور الدين العام في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣. أما المبحث الثاني فيتضمن قياس الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة التي تشملها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣.

^١ رمزي زكي _انجار العجز_ علاج الموازنة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والتموى- دمشق _ دار المدى للنقافة والنشر- ٢٠٠٠ _ ص ١٤١.

^٢ عمرو جمال _ الدين الداخلي بين النظرية والتطبيق من (١٩٩١- ٢٠١١) _ دار الوسام للطباعة _ القاهرة ٢٠١٢ _ ص ١٨.

المبحث الأول

تطور الدين العام في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣

تمهيد:

يتوقف تحديد حجم الدين العام الداخلي على وضع تعريف مُحدد لهذا الدين، حيث نجد أن البعض يقصر الدين العام الداخلي على الدين العام الحكومي وهو الرصيد المُتراكم لاقتراض الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية من خلال إصدار الأوراق المالية والأذون ومديونية الهيئات الاقتصادية العامة، إلا أن هذا التعريف لا يُعبر عن الموقف المالي الصحيح إذ يجب أن يؤخذ في الاعتبار صافي مديونية بنك الاستثمار القومي، وعليه فإن الدين المحلي يشمل كل من الدين المحلي للحكومة ومديونية الهيئات الاقتصادية العامة وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي، حيث يُعبر ذلك عن الدين الداخلي بالمفهوم الواسع^٣، وبمفهوم آخر فإن الدين العام المحلي هو الأموال التي تقتريها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفه وذلك عندما لا تكفى الإيرادات العامة لتغطيه النفقات العامة، ويمكن أن يكون الدين العام في شكل سندات غير قابله للتداول أو أدونات خزانه أو سندات قابله للتداول، والدين المحلي هو المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يعتبر ظاهره اقتصاديه توجد في جميع الدول ومنها مصر.

• أولاً: تطور الدين الداخلي.

شهد حجم الدين العام المحلي ارتفاعاً ملحوظاً بداية من عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب تفاقم مشكلة عجز الموازنة على ضوء محدودية الإيرادات العامة واستمرار الزيادة في جانب النفقات وقد نتجت عن تلك الزيادة في حجم الدين العام المحلي ضغوط اقتصادية يعاني منها الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية تتمثل في زيادة أعباء خدمة الدين ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وارتفاع مستويات التضخم، ويُمكن تتبع تطور رصيد الدين العام الداخلي في مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة، فمن خلال جدول (٣-١)، وجدول (٥) بالمُلحق يتضح الآتي:

^٣ المجالس القومية المتخصصة_الدين العام الداخلي والخارجي_ تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية_ الدورة الرابعة والعشرون_ القاهرة_ ١٩٩٨_ ص ١٥.

(أ) اتجه الدين العام الداخلي إلى الزيادة، فبعد أن كان ٢٤٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ موزعة إلى (١٦٤,٤ مليار جنيه مُستحق على الحكومة بنسبة ٦٦,٩% و ٣٧,٥ مليار جنيه مُستحق على الهيئات العامة الاقتصادية بنسبة ١٥,٢% و ٤٣,٦ مليار جنيه مُستحق على بنك الاستثمار القومي بنسبة ١٧,٨%) وبمعدل زيادة ١٣,١% عن العام السابق، زاد هذا الدين ليصل إلى ٢٩٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ موزعة إلى (١٩٤,٨ مليار جنيه مُستحق على الحكومة بنسبة ٦٧% من حجم الدين و ٤١,٧ مليار جنيه مُستحق على الهيئات العامة الاقتصادية بنسبة ١٤,٣% و ٥٤,٣ مليار جنيه مُستحق على بنك الاستثمار القومي بنسبة ١٧,٨%) وبمعدل زيادة ١٨,٤% عن العام السابق وظل الدين الداخلي في تزايد مستمر إلى أن وصل ١,٢٣٨,١٣٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ موزعة إلى (٩٩٠,٥٢٩ مليار جنيه مُستحق على الحكومة بنسبة ٨٠% و ٦٣,٢ مليار جنيه مُستحق على الهيئات العامة الاقتصادية بنسبة ٥%, و ٢٥١ مليار جنيه مُستحق على بنك الاستثمار القومي بنسبة ١٥%)، مما يعنى أن الدين الداخلي قد زاد بحوالى ٩٩٢,٥ مليار جنيه من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

(ب) بلغت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالى ٧٢,٤% عام ٢٠٠٠، وزادت هذه النسبة لتصل إلى ٨٠,٥% عام ٢٠٠١ ثم ٨٧% عام ٢٠٠٢ ثم ٨٨,٨% عام ٢٠٠٣، ٨٩,٦% عام ٢٠٠٤ و ٩١,٥% عام ٢٠٠٥ وزادت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٩٥,١% عام ٢٠٠٦ ثم بدأت هذه النسبة فى الانخفاض بداية من عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨٠,٣% عام ٢٠١٢، ولعل أهمية هذه النسبة أنها تُعتبر مؤشر لمدى خطورة تزايد الدين الداخلى، حيث إن الدين العام الداخلى يرتب حقوقا على هذه النسبة من الناتج المحلي الإجمالى تمثل تهديدا للملائمة المالية للاقتصاد المصري ولتحسين فرص التصرف في الناتج المحلي الاجمالي على نحو يكفل اضطراد النمو وعدالة توزيع ثماره .

جدول (١-٣)

تطور الدين العام الداخلي خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣

مليار جنيه

البيان السنوات	الدين الداخلي (مليار جنيه)	معدل نمو الدين الداخلي (%)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٤٥,٥	١٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩٠,٧	١٨,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٩,٨	١٢,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٧٠,٦	١١,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٣٤,٨	١٧,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥١٠,٨	١٧,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٩٣,٤	١٦,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٧,١	٧,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٦٦,٨	٤,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٢	١٣,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١٧,٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٨	١٧,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	١٨,٤

المصدر: وزارة المالية - البيان الإحصائي، البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية - أعداد مُتَوَعَّعة.

(ج) بالمقارنة بين مُعدل نمو الدين الداخلي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح بالجدول (٥) بالملحق نجد ان مُعدل نمو الدين الداخلي يفوق مُعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في أغلب فترات الدراسة وخاصة في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، مما يعنى وجود خطورة من حجم الدين الداخلي خلال هذه السنوات، أما باقى السنوات وهى ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٣ فإن معدل نمو الدين الداخلي أقل من مُعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يقلل من خطورة الدين الداخلي خلال هذه السنوات.

(د) زيادة خدمة الدين العام الداخلي من نحو ٢٠ مليار جنيه وبما يُمثل ١٦,٨% من حجم الانفاق العام للدولة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ليصل إلى ٢٦,٦ مليار جنيه وبما يُمثل ٢٣% من حجم الانفاق العام للدولة عام ٢٠٠١، ومن الواضح أن هذه النسبة تتجه إلى التزايد في أغلب فترات الدراسة لتصل ذروتها عام ٢٠١١/٢٠١٢ لتبلغ ١٨٣,٣ مليار جنيه وبما يُشكل ٣٨,٩% من حجم الانفاق العام ثم بلغت ١٥٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وبما يُشكل ٢٦,٢% من حجم الانفاق العام وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٢)، مع العلم أن نسبة خدمة الدين العام الداخلي إلى حجم الانفاق العام هنا هى الأهم حيث أنه كلما زادت هذه النسبة فهذا يعنى الحد من قُدرة الدولة على تقديم خدمات والقيام باستثمارات أكثر وهذا يُلقى بتبعاته على مصروفات الموازنة العامة للدولة ويحملها بالمزيد من الأعباء لسداد خدمة الدين العام المُتزايد.

جدول (٣-٢)
تطور خدمة الدين الداخلي الفترة من
٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠

مليار جنيه

البيان السنوات	فوائد الدين العام الداخلي	أقساط الدين الداخلي	مجموع خدمة الدين العام الداخلي	حجم الانفاق العام	نسبة خدمة الدين الداخلي إلى الانفاق العام
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤,٨	٥,٢	٢٠,٠	١١٩,٥	١٦,٨%
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٩,٦	٠,٧	٢٦,٦	١١٥,٥	٢٣%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٣,٥	٦,٥	٣٠,٠	١٢٧,٣	٢٣,٥%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٧,٧	٨,٠	٣٥,٧	١٤٦	١٧,٧%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٩,٨	٨,١	٣٧,٩	١٦٠	٢٣,٧%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٤,١	٢٠,٨	٥٤,٩	٢٠٧,٨	٢٦,٤%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٤,٥	٣,٦	٤٨,١٢	٢٢٢	٢١,٧%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٦,٥	٥,٧	٥٢,٢	٢٨٢,٢	١٨,٤%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٩,٧	١٠,٣	٥٩,٣	٣٥١,٥	١٦,٩%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٩,٤	١٢,٢	٨١,٧	٣٦٥,٩	٢٢,٣%
٢٠١١/٢٠١٠	٨٢,٢	٢٠,٧	١٠٢,٩	٤٠١,٨	٢٥,٧%
٢٠١٢/٢٠١١	١٠١,٢	٨٢,٣	١٨٣,٣	٤٧٠,٩	٣٨,٩%
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٢,٥	٨١,٨	١٥٤,٣	٥٨٨,١	٢٦,٢%

المصدر: المصدر: البنك المركزي المصري _ النشرة الشهرية رقم (١٧٤) _ ص ٢٧، والعدد (١٩٢) _

مارس ٢٠١٣، ووزارة المالية _ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣/٢٠١٤.

• ثانياً: تطور الدين العام الخارجي في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣

يُعتبر الدين العام الخارجي أحد شقي الدين العام الكلي، حيث يُقسم الدين العام الكلي إلى الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي، ويُمكن تتبع تطور رصيد الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة، فكما هو مبين بالجدول (٣-٣) يتضح التالي:

١. اتجه رصيد الدين العام الخارجي للزيادة خلال تلك الفترة فبعد أن كان ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ اتجه للزيادة ليصل إلى ٢٨,٥ مليار دولار بمعدل زيادة ٨,٣% عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ثم زاد بشكل ملحوظ ليصل إلى ٣٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وبمعدل زيادة ١٣,٣% عن العام السابق، ثم قفز الدين الخارجي ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وبمعدل نقص ١,٨% عن العام السابق له، ولعل السبب في الزيادة الكبيرة في الدين الخارجي هنا قد يرجع إلى تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعدم استقرار الأحوال الاقتصادية ولجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي وخاصة من الدول العربية المساندة لمصر.

٢. اتجاه نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغت ٢٨,٥% عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ثم ٣٣,٧% عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وزادت هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى ٤٢,٥% عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ و ٣٨,١% عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، ثم بدأت في الانخفاض تدريجياً لتصل إلى ١٣,٥% عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وترجع أهمية وخطورة هذه النسبة إلى أن الدين الخارجي يأخذ نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية بالدولة سلباً.

٣. اتجاه متوسط نصيب الفرد من الدين العام الخارجي إلى الارتفاع خلال تلك الفترة، فبعد أن كان ٣٩٩,٥ دولار عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ زاد ليصل إلى ٤٢٢,٢ دولار عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ثم ٤٢٤,٧ دولار عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، ثم زاد ليصل إلى ٤٢٨,٤ دولار عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً ليصل إلى ٣٩٨,٥ دولار عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الدين العام الخارجي زاد مرة أخرى ليصل ذروته خلال فترة الدراسة ليصل إلى ٤٥٠ دولار عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ثم بدأ في الانخفاض مرة أخرى ليصل إلى ٤١٣,٦ دولار عام ٢٠١١ / ٢٠١٢، وارتفع مرة أخرى ليصل إلى ٣٨٩,٧ دولار عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

جدول (٣-٣)
تطور إجمالي الدين العام الخارجي خلال الفترة
٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

البيان السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	معدل نمو الدين الخارجي %	الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦,٥	-	٢٨,٥	٣٩٩,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٨,٧	٨,٣	٣٣,٧	٤٢٢,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٨,٨	٠,٣	٤٢,٥	٤٢٤,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٩,٣	١,٨	٣٨,١	٤٢٣,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٨,٩	١,٣-	٣١,٤	٤٢٨,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٩,٧	٢,٨	٢٧,١	٤١٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٩,٩	٠,٧	٢٣,٣	٣٨١,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩,٩	٠	٢٢,٨	٣٩٨,٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٣,٩	١٣,٣	٢٠,١	٤٥٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣١,٥	٧-	١٦,٩	٤١٨,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٣٣,٧	٦,٩	١٥,٩	٣٩٩,٢
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٩	٣,٦	١٥,٢	٤١٣,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤,٣	١,٨-	١٣,٥	٣٨٩,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة ٢٠١١، ص

٢٣٨، البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية - العدد (١٩٢) مارس ٢٠١٣.

٤. اتجاه أعباء خدمة الدين الخارجي إلى الارتفاع خلال نفس الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٤)، فبعد أن كانت ٢٤٢٣,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغت ذروتها لتصل إلى ٣١١٩,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، ووصلت إلى ٢٩٠٤,٦ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

٥. استحوذ الدولار على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٥٨,٦% نظراً لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لمؤسسات ودول دائنة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، واحتل اليورو المركز الثاني بما نسبته ١٩,٢% ثم الين الياباني بنسبة ٧,٥% يليه حقوق السحب الخاصة بنسبة ٦,٢% ثم الدينار الكويتي بنسبة ٥,٦%، وتُمثل هذه العملات مجتمعة بخلاف الدولار ما نسبته ٣٨,٥% من إجمالي المديونية الخارجية، بينما تستحوذ باقى العملات على ٢,٩% عام ٢٠١٣/٢٠١٤^٤، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية أمام الجنية المصري خلال تلك الفترة.
٦. أما بالنسبة للدول الدائنة فإن ٢٧,٣% منها يستحق لأربع دول أعضاء في نادي باريس وهي (ألمانيا بنسبة ٧,٨%، اليابان ٧,٢%، فرنسا ٦,٣%، الولايات المتحدة الأمريكية ٦%)، ولقد مثل المُستحق للمؤسسات الدولية والاقليمية ٢٧,٧% والدول العربية ٢١,١% منها (قطر ١٠,٥% _ ليبيا ٤,٧% _ السعودية ٣%).

^٤ البنك المركزي المصري_ التقرير السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ _ ص ٤١، ٤٠.

جدول رقم (٤_٣)

أعباء خدمة الدين الخارجي خلال الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢ _ ٢٠٠١/٢٠٠٠

مليون دولار

البيان	إجمالي أعباء خدمة الدين الخارجي	الفوائد المدفوعة	الأقساط المُسددة
السنوات			
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٤٢٣,٥	١٦٨٩,١	٧٣٤,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦٤٢,٤	٦٢٥,٩	١٠١٦,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٣٨,٢	٦٤٥,١	١٣٩٣,١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٢٥٧,٨	٦٤٣,٨	١٦١٤,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٥٢٥,٥	٦١٠,٢	١٩١٥,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٧٠١,٨	٥٧٨,١	٢١٢٣,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٠٤٠,٧	٥٩١,٠	٢٤٤٩,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩٣٦,٤	٦٤١,٢	٢٢٩٥,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥٩٥,٩	٧٦٥,٨	١٨٣٠,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣١١٩,٨	٧٤٢,٢	٢٣٧٧,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦١٧,٥	٦٥٢,٥	١٩٦٥,٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢٩٧٧,٢	٦٣٨,٠	٢١٦٢,٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٩٠٤,٦	٦٥٩,٠	٢٢٤٥,٦

المصدر: البنك المركزي المصري_ النشرة الإحصائية الشهرية أعداد مُتتوعة.

ومما سبق فإن زيادة الدين العام الخارجي تؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام من فوائد وأقساط، ونتيجة لتأثر الدين العام الخارجي بأسعار الصرف وخاصة أسعار صرف الدولار الأمريكي حيث أن أغلب الديون الخارجية على مصر ديون دولارية، ومع عدم استقرار أسعار صرف الجنيه المصري أمام الدولار فهذا يعني زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة لسد فجوة انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار لسداد الالتزامات الخاصة بالدين الخارجي.

• ثالثاً: العلاقة بين كل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي.

من خلال الدراسة التحليلية لكل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي نجد أن هناك زيادة في كل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي إلا أن الدين العام الداخلي يزيد بشكل أكبر من زيادة الدين العام الخارجي حيث وصل إلى تريليون و٢٣٨ مليار جنيه تقريباً عام ٢٠١٢/٢٠١٣ في حين بلغ الدين العام الخارجي ٣٤,٣ مليار دولار بما يُعادل ٢٣٥,٦ مليار جنيه تقريباً، مما يثير الجدل حول تأثيره بالسلب أو الإيجاب على إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خلال الفترة المقبلة وذلك بسبب الفوائد التي تتحملها الدولة نتيجة سداد التزاماتها.

والسؤال الذي يُحاول الإجابة عليه من خلال المبحث التالي هو "هل هناك استقراراً مالياً في ظل تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتراكم كل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي في مصر؟" وبالتالي إمكانية الحكم على مدى كفاءة كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر.

المبحث الثاني

قياس الاستقرار المالي في مصر وتقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢

تمهيد:

إن قياس الاستقرار المالي ينقسم إلى جزئين أساسيين الأول الاستقرار المالي بالنسبة للدين الداخلي والثاني الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي، وللحكم على مدى وجود استقرار مالي من عدمه لكل منهما فسوف نقوم بالتحقق من مدى توافر شروط تحقيق الاستقرار المالي، وللتأكد من النتيجة التي تم التوصل إليها وهي توافر أو عدم توافر شروط تحقيق الاستقرار المالي ومن ثم الحكم على امكانية وجود استقرار مالي من عدمه فسوف نقوم بتطبيق مؤشرات قياس الاستقرار المالي.

• أولاً : الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الداخلي.

لكي يُمكن قياس الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الداخلي فلا بُد من اتباع الخطوات التالية:

١ - مدى توافر شروط تحقيق الاستقرار المالي في مصر.

لتحقيق الاستقرار المالي وضمان أن رصيد الدين الداخلي في الحدود الآمنة فإن هذا يتطلب توافر شرطين أساسيين لاستبعاد فكرة التمويل "البونزي Ponzi Financing" والذي يعنى الاعتماد على الاقتراض المُستمر لتمويل الدين وهذان الشرطان هما^٥:

- (أ) أن يكون متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة أكبر من أو يُساوى مُعدل نمو الدين العام الداخلي وبالتالي الحد من الاستدانة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- (ب) أن تكون كُل من سلسلة الإيرادات الكلية والاستخدامات (النفقات) الكلية مُتكاملة التناظر (أي أن كُل من السلسلتين تجنح في نفس الاتجاه)، ودون وجود افراط في الدين.

وبتطبيق هذين الشرطين على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢ وجد التالي:

⁵ Dnniel Romar, "Advanced Macro Economies", " Me Gra -Hill,3rd , New York, 2006, pp563-564

○ الشرط الأول

من خلال الجدول رقم (٣_٥) الذى يوضح معدل نمو الدين الداخلي ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة (باعتبارها الممثل لتكلفة الديون الداخلية) يتضح التالي :

من خلال المقارنة بين معدل نمو الدين الداخلي ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣ نجد متوسط معدل نمو الدين الداخلي ١٤,١% يفوق متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة ١٠,٢%، وبالتالي فإن أسعار الفائدة على الدين الداخلي لم تستطع تحجيم معدل نمو الدين العام المحلى، وبالتالي عدم تحقق الشرط الأول لتحقيق الاستقرار المالي للدين المحلى، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣_١).

جدول (٣_٥)

معدل نمو الدين العام المحلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة خلال الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

(%)

السنوات	البيان	معدل نمو الدين الداخلي	مُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,١	٩,١	
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨,٤	٨,٦	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢,٣	٦,٨	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١,٠	٩,٦	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧,٣	٩,٩	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧,٤	٨,٨	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦,١	٩,١	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧,٤	٧,٨	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٧	١٢,١	
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣,٢	١٠,٥	
٢٠١١/٢٠١٠	١٧,٧	١١,٥	
٢٠١٢/٢٠١١	١٧,٥	١٤,٨	
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨,٤	١٤,٤	
المُتوسط العام	١٤,١ %	١٠,٢ %	

المصدر: وزارة المالية - التقرير الشهري أعداد متنوعة.

ملاحظات:

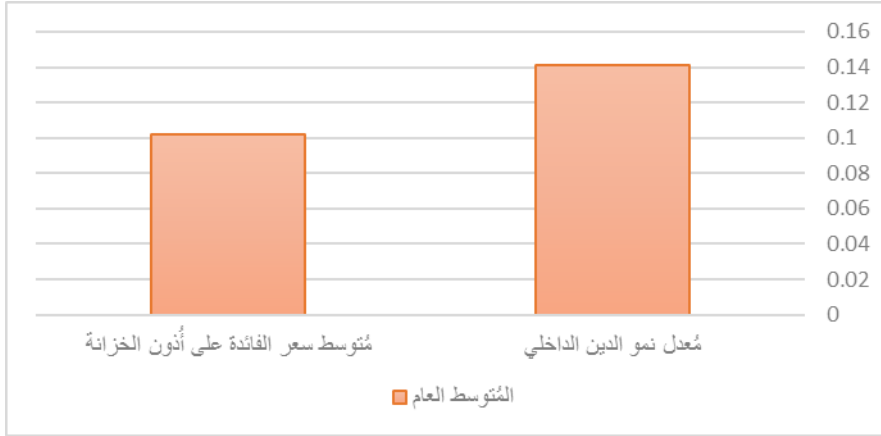
* معدل نمو الدين المحلي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ تم حسابها مقارنة بعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ بيانات معدل الزيادة

في الدين العام المحلي تم حسابها من بيانات الجدول (٥) بملحق الجداول.

** تم أخذ مُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٣٦٤ يوم.

الشكل رقم (٣_١)

مُتوسطُ معدل نمو الدين الداخلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة عن
الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



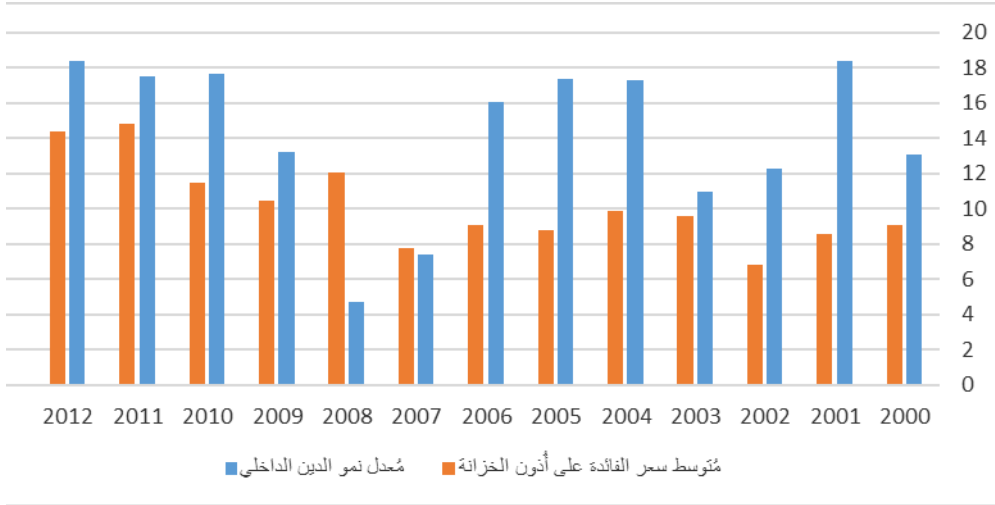
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٣_٥).

أما على مُستوى السنوات مُنفردة فهناك حالة من الاستقرار المالي للدين العام الداخلي خلال السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فقط حيث إن مُعدل نمو الدين الداخلي أقل من مُتوسط سعر الفائدة على الدين الداخلي، أما باقي السنوات خلال الفترة التي شملتها الدراسة فتُعاني من عدم وجود استقرار مالي بالنسبة للدين الداخلي، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣_٢).

الشكل رقم (٢_٣)

معدل نمو الدين الداخلي ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة من

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٣_٥).

○ الشرط الثاني

من خلال الجدول رقم (٦_٣) الذي يوضح مدى الفجوة بين الإيرادات والاستخدامات (النفقات) الكلية^٦، وبالمقارنة بين كل من سلسلة الإيرادات الكلية والاستخدامات الكلية.. نجد إنه ليس هناك تناظر بين كل منهما بل هناك جنوح واضح ومتزايد في أغلب الفترات التي شملتها الدراسة.. ففي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كان الفرق بينهما ٤٠,٦ مليار جنيه، وبلغ ٣٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و ٣٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، و ٤٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ٥٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، و ٧٧,٢ مليار جنيه عام

^٦ ملاحظة:

* **جملة المصروفات أو النفقات العامة** تشمل بنود المصروفات من الباب الأول حتى الباب السادس والتي تشمل (الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات").

* **أما الاستخدامات** فيتم فيها إضافة الباب السابع والباب الثامن لجملة المصروفات وهي (حيازة الأصول المحلية والأجنبية، سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية)

٢٠٠٥/٢٠٠٦، ووصل الفرق بين كل من الإيرادات الكلية والاستخدامات الكلية ٣٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ زاد الفرق ليصل إلى ٥٨,٥ مليار جنيه وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زاد الفرق ليصل إلى ٦٦,٨ مليار جنيه و عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بلغ الفرق ٩٧,٨ مليار جنيه وعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ وصل الفرق إلى ١٣٦,٨ مليار جنيه وفي عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بلغ الفرق بين الإيرادات الكلية والاستخدامات الكلية ١٦٧,٢ مليار جنيه، وفي عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وصل الفرق إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه، وجد أن كل من سلسلتي الإيرادات والاستخدامات أو (النفقات) الكلية غير متكاملة التناظر وجنوح كل من السلسلتين عن بعضهما البعض خلال الفترة التي شملتها الدراسة بل وتزايد الفجوة بينهما، وبالتالي عدم تحقق الشرط الثاني لتحقيق الاستقرار المالي، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣_٣).

جدول رقم (٦_٣)
الفجوة بين الإيرادات والنفقات الكلية خلال الفترة
٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

(مليار جنيه)

البيان السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	الفجوة بين الإيرادات والنفقات الكلية
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٨,٩	١١٩,٥	٤٠,٦-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٨,٣	١١٥,٥	٣٧,٢-
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٩,١	١٢٧,٣	٣٨,٢ -
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠١,٨	١٤٦	٤٤,٢ -
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٣,٥	١٦٠	٥٦,٥ -
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٣٠,٦	٢٠٧,٨	٧٧,٢ -
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨٨,٨	٢٢٢	٣٣,٢ -
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢٣,٧	٢٨٢,٢	٥٨,٥ -
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨٤,٧	٣٥١,٥	٦٦,٨-
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨,١	٣٦٥,٩	٩٧,٨-
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥,٠	٤٠١,٨	١٣٦,٨-
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣,٧	٤٧٠,٩	١٦٧,٢-
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠,٢	٥٨٨,١	٢٣٧,٩-

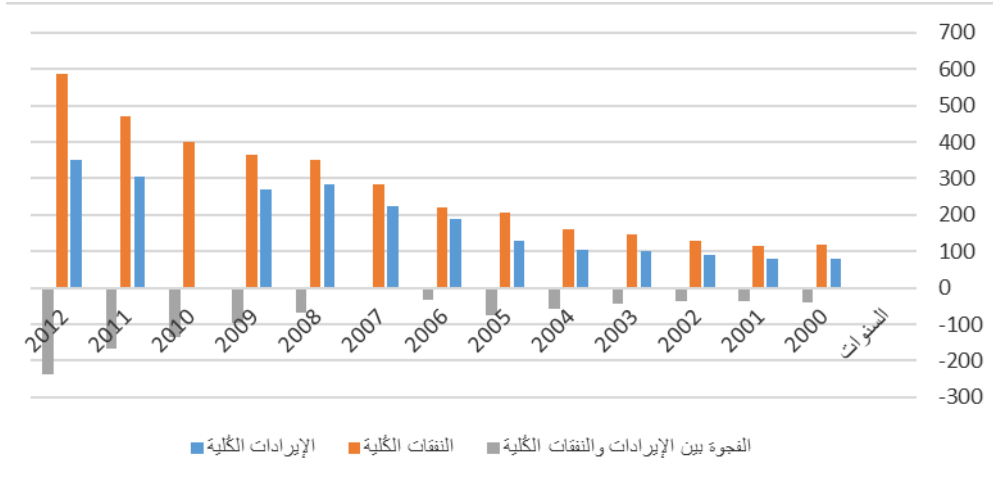
المصدر: البنك الأهلي المصري _ النشرة الاقتصادية _ العدد الثاني المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥،
 ووزارة المالية والتقارير السنوي للبنك المركزي المصري أعداد مختلفة.

* وزارة المالية الحسابات الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧
 وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى موازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

الشكل رقم (٣_٣)

الاتجاه العام لسلسلة الإيرادات والاستخدامات الكلية لفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٦_٣).

وللتأكد من النتيجة التي تم التوصل إليها وهى عدم توافر شروط تحقيق الاستقرار المالي في مصر فسوف نقوم باستخدام مجموعة من المؤشرات للتحقق من هذه النتيجة الهامة.

٢- قياس مؤشرات الاستقرار المالي في مصر .

سوف يتم استخدام ثلاث مؤشرات حسابية للتأكد من مدى وجود استقرار مالي خلال فترة الدراسة، والمؤشر الأول هو مؤشر فجوة الإيرادات الكلية، والمؤشر الثاني مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية، المؤشر الثالث مؤشر الفائض (العجز) إلى الناتج المحلى الإجمالي، والتي سبق عرض الإطار النظرى والفكرى لها فى الفصل الأول.

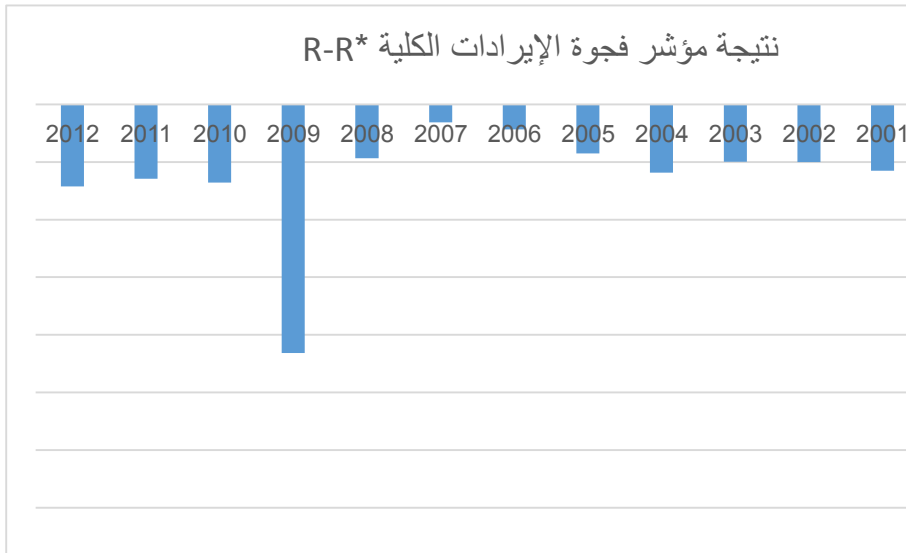
○ المؤشر الأول: مؤشر فجوة الإيرادات الكلية^٧.

ويتطبيق هذا المؤشر على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن خلال الجدول رقم (٦) بالمُلحق الذي يوضح نتائج تطبيق مؤشر فجوة الإيرادات الكلية يتضح أن نتيجة المؤشر كُلها بالسالب من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٤) مما يؤكد صحة النتيجة التي توصلنا إليها من قبل من خلال التحقق من شروط تحقق الاستقرار المالي وهي عدم وجود استقرار مالي في مصر وعدم قُدرة الإيرادات الكلية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (٣-٤)

يوضح نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الكلية الفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



أُعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٤) بالمُلحق.

⁷ Aljendro Izquierdo and Ugo Panizza, " Fiscal Sustainability: Issues for Emerging market Countries", ECES, Working paper No 91, 2003, pp5.

○ المؤشر الثاني: مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية^٨.

يهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى مساهمة الإيرادات السيادية (الضرائب) في تحقيق الاستقرار المالي في مصر أو كبح جماح الدين العام الداخلي، وذلك باعتبار أن الإيرادات السيادية تُمثل النسبة الكبرى من الإيرادات العامة للدولة في مصر والتي بلغت في المتوسط ٦٢,٤% من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة وذلك كما هو مبين بالجدول (٥-٢) بالفصل الثاني الذي يوضح تطور أهم بنود الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٢-٢٠١٣.

وتقوم فكرة هذا المؤشر على ما إذا كان الفرق بين نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (t) ونسبة الضرائب الفعلية اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (t*) بالسالب فهذا يعنى أن حصيلة الضرائب الحالية قليلة بحيث لا يمكن أن تعمل على تثبيت الدين العام المحلي في ظل سياسات الإنفاق الجارية وبالتالي عدم وجود استقرار مالي، أما إذا كان الفرق بينهم بالموجب فهذا يعنى وجود استقرار مالي وأن حصيلة الضرائب الحالية تكفى بحيث يمكن أن تعمل على تثبيت الدين العام المحلي.

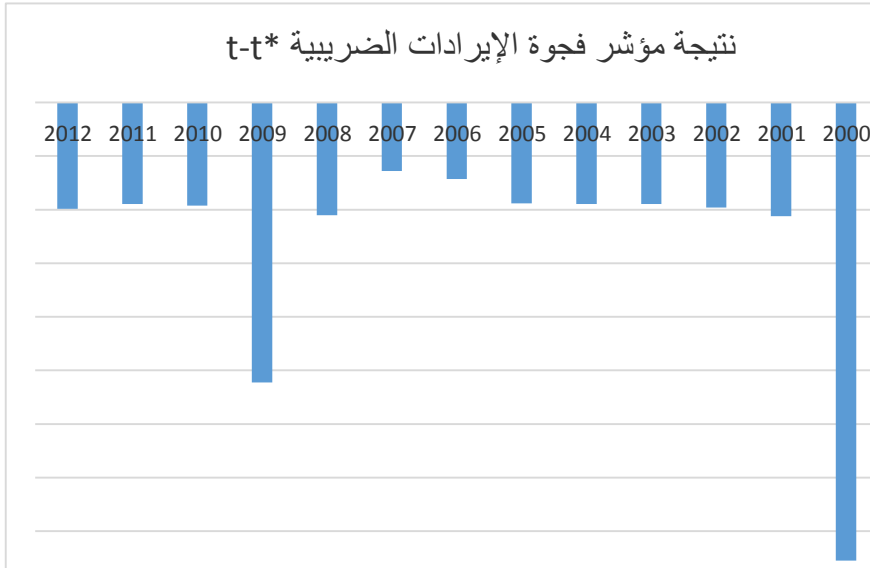
وبتطبيق هذا المؤشر على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن خلال الجدول رقم (٧) بالملحق الذى يوضح نتائج تطبيق مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية، يتضح أن نتيجة المؤشر كُله بالسالب من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٥) مما يؤكد صحة النتيجة التي توصلنا إليها من قبل وهى عدم وجود استقرار مالي في مصر وعدم قُدرة الإيرادات الضريبية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

⁸ Fabrizio Balassone, " Fiscal Sustainability and policy Implication for Euro area", European Central Bank, Working paper Series, No 994, 2009, pp 19.

شكل رقم (٣-٥)

نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية الفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

○ المؤشر الثالث : مؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى^٩.

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد الفائض (العجز) الأولى في الموازنة العامة للدولة اللازم لتحقيق ثبات نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويتطبيق هذا المؤشر على مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٢ ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣_٧) الذي يوضح نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى ومن خلال تلك الفترة يتضح أن نتائج هذا المؤشر كلها موجبة مما يعنى أن الاقتصاد لم يستطع الوصول إلى الفائض (العجز) اللازم لتثبيت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم عدم تحقيق الاستقرار المالي وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣_٦).

⁹ Yasser Abdih, Ralph Chami, "Fiscal Sustainability in Remittance- Dependent Economies", IMF, Working paper No 190, 2009, pp 5_6.

جدول رقم (٣_٧)

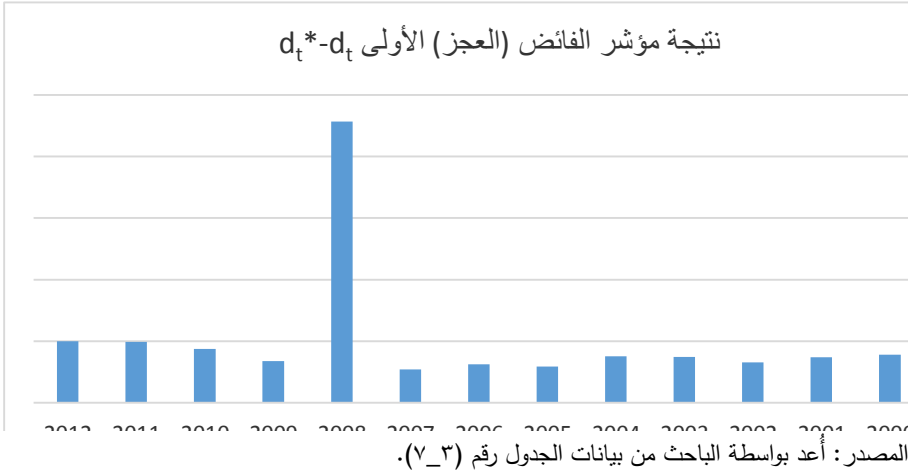
نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال الفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

البيان	سعر الفائدة على أذون الخزينة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الفائض (العجز) إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين الداخلي	نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى
السنوات	rt	gt	bt	dt*	dt	dt*-dt
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,٠٩١	٠,٠٣٥	٠,٨١	٠,٤٥٣٦	٠,١١١-	٠,١٥٦٣٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠,٨٦	٠,٠٣٢	٠,٨٧	٠,٤٦٩٨	٠,١٠١-	٠,١٤٧٩٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,٦٨	٠,٠٣٢	٠,٨٨٨	٠,٣١٩٦٨	٠,١٠-	٠,١٣١٩٦٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٩٦	٠,٠٤١	٠,٨٩٦	٠,٤٩٢٨	٠,١٠-	٠,١٤٩٢٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٩٩	٠,٠٤٥	٠,٩٤٩	٠,٥١١٢٤٦	٠,١٠-	٠,١٥١٢٤٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠,٨٨	٠,٠٦٨	٠,٩٦١	٠,١٩٢٢	٠,٠٩٩-	٠,١١٨٢٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٠,٠٩١	٠,٠٧١	٠,٩٥١	٠,١٩٠٢	٠,١٠٦-	٠,١٢٥٠٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٠٧٨	٠,٠٧٢	٠,٨٤٧	٠,٠٥٠٨٢	٠,١٠٤-	٠,١٠٩٠٨٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,١٢١	٠,٠٤٧	٠,٧٣٥	٠,٨٠٩	٠,١٠٤-	٠,٩١٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٠,١٠٥	٠,٠٥١	٠,٧٢٥	٠,٣٩١٥	٠,١٠٥-	٠,١٣٥٩١٥
٢٠١١/٢٠١٠	٠,١١٥	٠,٠١٩	٠,٧٣٦	٠,٧٠٦٥٦	٠,١٠٤-	٠,١٧٤٦٥٦
٢٠١٢/٢٠١١	٠,١٤٨	٠,٠٢٢	٠,٧٠٥	٠,٨٨٨٣	٠,١٠٩-	٠,١٩٧٨٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٠,١٤٤	٠,٠٢١	٠,٧٣٣	٠,٩٠١٥٩	٠,١١٠-	٠,٢٠١٥٩

المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات جدول (٣_٥) سابقة.

شكل رقم (٦-٣)
يوضح نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال الفترة من
٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



• ثانيا: الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الخارجي.

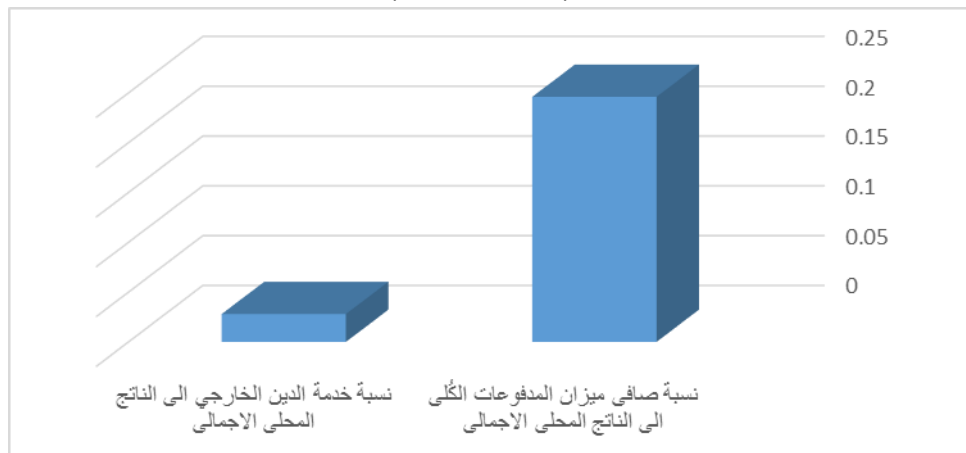
بتطبيق مؤشر الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي^{١٠} خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨-٣)، يتضح أن مصر تتمتع بحالة من الاستقرار المالي للدين الخارجي كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٣).

^{١٠} محمد السيد على "الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر" - معهد التخطيط القومي - المجلة المصرية للتتمة والتخطيط - المجلد التاسع عشر - العدد الأول - يونيو ٢٠١١ ص ٤٠.

شكل (٧-٣)

نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجي عن متوسط الفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: أُعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٨_٣)

جدول (٣_٨)

نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلى وخدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

البيان السنوات	نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلى إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نتيجة المؤشر
٢٠٠١/٢٠٠٠	-٠,٩	٠,١٧	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٢/٢٠٠١	-٠,٥	٠,٢٠	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,٧	٠,٣٢	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	-٠,٢	٠,٣٣	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٥	٠,٣٠	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣,١	٠,٢٧	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤,١	٠,٢٨	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٣	٠,١٨٩	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	-١,٨	٠,١٤٧	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠١٠/٢٠٠٩	١,٥	٠,١٥٠	استقرار الدين الخارجي
٢٠١١/٢٠١٠	-٤,١	٠,١١٢	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠١٢/٢٠١١	-٤,٤	٠,١١٠	عدم استقرار الدين الخارجي
٢٠١٣/٢٠١٢	١,٩	٠,١٠٤	استقرار الدين الخارجي
المُتوسط العام	٠,٢٤٦	٠,٢٨	استقرار الدين الخارجي خلال الفترة التي شملتها الدراسة

المصدر: البنك المركزي المصري_ النشرة الإحصائية _ أعداد مُتتوعة_ أعد بواسطة الباحث.

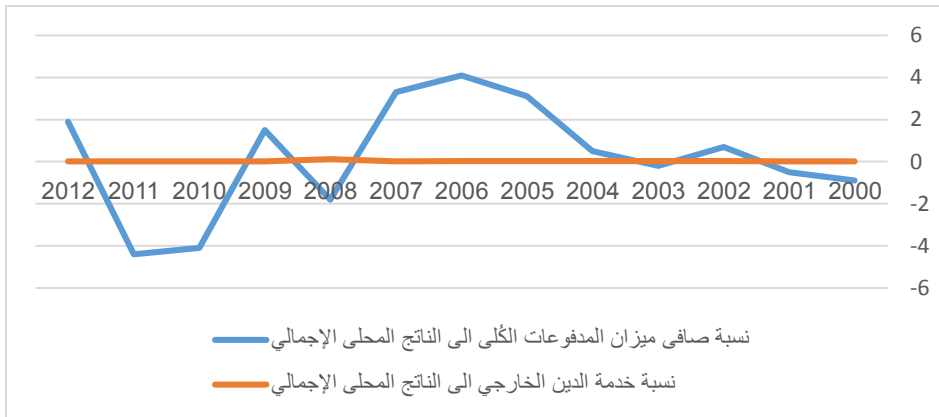
(ملحوظة) صافي ميزان المدفوعات الكلى تم احتسابها على أساس التغير في الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي والتي تشمل الذهب النقدي ووحدات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والإيداعات لدى المراسلين بالخارج والاستثمارات في الأوراق المالية والأذون، وهو يُعبر عن مصدر العملات الأجنبية.

أما على مستوى السنوات مُنفردة فكان هناك استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٣/٢٠٠٢، و ٢٠٠٥/٢٠٠٤، و ٢٠٠٦/٢٠٠٥، و ٢٠٠٧/٢٠٠٦، و ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و ٢٠١٠/٢٠٠٩، و ٢٠١٣/٢٠١٢، وكان هناك عدم استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠١/٢٠٠٠، و ٢٠٠٢/٢٠٠١، و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، و ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و ٢٠١١/٢٠١٠)، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٨-٣).

شكل رقم (٨-٣)

نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجي على مدى سنوات الدراسة الفترة من

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٨_٣)

• ثالثاً: تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر.

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية تحقيق الاستقرار المالي، وباعتبار مصر من أهم الدول النامية التي تُعاني من آثار الدين العام السلبية سواء الداخلي أو الخارجي، ومن أهم أسباب تزايد الدين العام في مصر تكرار واستمرار العجز السنوي في الموازنة العامة، والذي يرجع للسياسة المالية التي يتم اتباعها، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(١) ملامح السياسة المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣:

أ- استمرار العجز فى الموازنة العامة فبعد أن كان العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ٤٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وبما يُعادل ١١,١% من الناتج المحلى الاجمالى بدأ العجز فى الارتفاع ليصل إلى ٧٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وبما يُعادل ١٢,٥% من الناتج المحلى الاجمالى، ووصل العجز الكلى إلى ١٣٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبما يُعادل ٩,٩% من الناتج المحلى الاجمالى، ثم قفز العجز ليصل إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وبما يُعادل ١٣,٧% من الناتج المحلى الاجمالى.

ب- وجود فجوة حادة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة (بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة) حيث وصلت هذه الفجوة ٤٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وزادت لتصل إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

ج- التزايد المستمر فى حجم الدين الداخلى حيث بلغ ٢٤٥,٥ مليار جنيه أي ما يُعادل ٧٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وزاد ليصل إلى ١٢٣٨ مليار جنيه بما يُعادل ٧٧,٦% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وترتب على ذلك تزايد مدفوعات خدمة الدين الداخلى حيث استحوذت على نسبة عالية من حجم الإنفاق العام الحكومى.

(٢) تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣:

(١) بعد استخدام مؤشرات قياس الاستقرار المالى بالنسبة للدين الداخلى وجد التالى:

أ- نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الكلية كلها بالسالب وهذا مؤشر خطر مما يعنى عدم قدرة الإيرادات الكلية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، ويكمن مغزى الإيرادات الكلية فى أنها مُكملة لدور الضرائب فيما يتعلق بتحسين الاستقرار المالى.

ب- نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية كُلهَا بالسالب من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣ مما يعنى عدم قُدرة الإيرادات الضريبية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى وذلك بسبب انخفاض نسبة الإيرادات السيادية إلى الناتج المحلى الإجمالى وهذا قد يُفسر تزايد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات التى شملتها الدراسة حيث أن الإيرادات الضريبية كانت غير كافية لتثبيت تلك النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومن ثم فإنه على الرغم من السياسة الانكماشية للسياسة المالية وخاصة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فلم يودى ذلك لضبط الدين العام (الداخلى والخارجى).

ج- نتيجة مؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى اتضح أن نتائج هذا المؤشر كُلهَا موجبة مما يعنى أن الاقتصاد لم يستطع الوصول الى الفائض (العجز) فى الموازنة العامة للدولة اللازم لتثبيت نسبة الدين الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومن ثم عدم تحقيق الاستقرار المالى.

(٢) تزايد الديون الخارجية لمصر حيث بلغت ٢٦,٥ مليار دولار أو ما يعادل ٢٨,٥% من الناتج المحلى الإجمالى وذلك عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وزاد ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار وبما يُعادل ١٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

(٣) بعد استخدام مؤشرات قياس الاستقرار المالى بالنسبة للدين الخارجى اتضح أن مصر تتمتع بحالة من الاستقرار المالى للدين الخارجى كمُتوسط عام عن الفترة التى شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، وعليه يُمكن الحكم بأن السياسة المالية كان لها دور ايجابى بالنسبة لإدارة الدين الخارجى.

وعليه يُمكن الحكم بأن السياسة المالية فى مصر سواء كانت توسعية أو انكماشية لم تستطع تحقيق الاستقرار المالى بالنسبة للدين العام ككل.